

كذلك على ظاهر كلام المتقدمين فلو قال ذلك بعد المفاصلة فانه لا يصدق
في جزاء الزرع ان ادعى مبيها والمال بيده او وديعه وان لم يبيها
انما اذا اقبلت بعد العمل في جزاء الزرع فالقول قول العامل بشرط ان يدعي
مبيها ويجوز ان يدعي الاستيلاء فان ادعى مال الاستيلاء حلفا وحفاظا
فان فكل صدق مدعي الاستيلاء فان ادعى مال الاستيلاء حلفا وحفاظا
المثل وكذا لو فكل صدق مدعي الاستيلاء فان ادعى مال الاستيلاء حلفا وحفاظا
اجبي او عنه رب المال فتقول وفي جزاء العطف على لفظي تلف وقوله
را مال بيده حسا او حسبي تكونه وديته عند اجبي بل وان عنده
فاللام بمعنى عند ومثل كون المال بيده كون الزرع او الحصة التي
يدعيها بيده ومعهوم انه لو سلمه لرب لا يكون القول قول بل
القول لرب ولو مع وجود شبهه العامل وهو كذا ان بعد قيامه واما
ان فرب فالقول قول قائم ابو الحسن وقوله ان ادعى مبيها والمال
بيده شرط في سبيله الانفاق وما بعدهما ولو يدعي ادعى الشبه
فقط لو قال فرض في فراض او وديته او في جزاء العمل مطلقا
هذا شروع في ذكر مسائل يتصل فيها قول رب المال مع بيته منيها
اذا اختلفا في جزاء الزرع بعد العمل فادعي رب المال الشبه وجد
وكذا لو يكون القول قول رب المال مع بيته اذا قال رب المال فرض
وقال الذي عنده بل فراض او وديته وانما كان القول قول رب المال
لان العامل يدعي عدم الضمان فيما وضع بيده عليه وسوا كان تأخرها
قبل العمل او بعده ولو قال رب المال دفعته اليك فراضا وقال العامل
بل فرض صدق العامل لان رب المال هذا هو الزرع فكل صدق
والمحصل ان القول قول من ادعى الفرض منيها وكذا لو يكون القول
قول رب المال لكن بلايين اذا اختلف مع عامله في جزاء الزرع قبل العمل

لانه

لانه قاد وعلى استراخ المال من العامل لما علمت ان عقد الفراض منحل
قبل العمل ومعنى الاطلاق سوا ادعي رب المال الشبه ام لا وان
قال وديته ضمنه العامل ان عمل بيبي ان رب المال اذا قال المال
ووديته وقال من هو عنده هو بيدي فراض ثم عمل قيم بعد ذلك
فانه ضمنه اذا تلف لتقديره وانما ضمنه لان مدعي عليه انه اذن
لم في تحريكه والاصل عدم فلو ضاع قبل العمل فلا تراه لان اتفاق
دعواهما على انهما قول وان قال الخ جوب ان محذوف وقوله
ضمنه العامل جواب شرط محذوف والتقدير برون قال ووديته
وخالفه الاخر وقال فراض فالقول قول ربه وان كان حركه ضمنه
وقوله ان عمل دليل على هذا المقدر ولما قدم ما يصدق فيه العامل
وما يصدق فيه رب المال ذكر ما هو اعلم فقال **والمدعي الصحة**
بيد ان ادعى احد هما صحة الفراض وادعى الاخر ضاده فالقول
قول مدعي الصحة بان قال رب المال عقدت الفراض على النصف هو
وماية تحضني وقال العامل على النصف فقط فالقول للعامل وكذا
لرب المال وظاهره ولو علم الضاد لان هذا الباب ليس من
الابواب التي يفيل فيها الضاد **ومن هلك وقبله فراض اخذ**
وان لم يوجد **بيبي** ان من مات وعنده فراض او وديته ولم يوص
بذلك ولم يوجد ذلك في تركته ولم يعلم انه رده اليه ولا ادعى تلفه
ولا ما يستظهره فانه يوجد من ماله لا احتمال ان يكون انفقه او ضاع
منه بتفريط بعد ان يحضره المال انه لم يعمل اليه ولا قبض منه شيئا
وهذا ما لم يتشكروا الامركه سوسين فانه يجعل على رده لربها كما مر في
الوديعة ويجال هلك للبيت شو كان كافرا وغيره قال الله تعالى
حيق اذا هلك قلتم لن نبيعه الله من بعده رسولا وقيل بكسر الهمزة